المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠: دراسة تحليلية

د/ فوزية بنت عبدالرحمن بن سالم باناعمه

أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي المساعد، جامعة أم القرى- المملكة العربية السعودية.

الملخص:

المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠: دراسة تحليلية

فوزية بنت عبدالرحمن بن سالم باناعمه

تخصص الإدارة والتخطيط التربوي، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

البريد الالكتروني: sayedtec77@yahoo.com

هدفت الدراسة إلى وصف وتحليل المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠. ولتحقيق هذا الهدف الرئيس اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في جمع البيانات والمعلومات من الدراسات السابقة والإحصاءات المنشورة ذات العلاقة، وتوصلت الدراسة إلى الكشف عن الواقع الحالي لمخرجات التعليم الجامعي السعودي، وتحديد الأسباب التي أدت إلى ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل، ومعرفة أهم المبادرات التي قامت بها وزارة التعليم السعودي لسد الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل مع الكشف على أهم المتطلبات اللازمة لذلك. وخلصت الدراسة إلى تحديد أهم التخصصات الجامعية التي تتوافق مع متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

الكلمات المتاحية: المواءمة، مخرجات التعليم الجامعي، سوق العمل، متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

Abstract:

Consistence of the Saudi University Education's Output with Labor Market in the Light of the Kingdom Vision 2030.

Fawziah Abdul Rahman Salem Banaemah.

Administration and Educational Planning, Umm Al – Qura University, Makkah, KSA.

Email: sayedtec77@yahoo.com

This research aims to describe and analyze the consistence of the output of the Saudi university education with labor market in the light of the Kingdom Vision 2030. to achieve this objective, the researcher has used the analytical descriptive approach of the data and information collected from previous relating studies and statistics. the research has revealed the current status of the Saudi university education's output, and it identified the reasons of low consistence of the Saudi university education's output with labor market. The research has also showed the most important plans and initiatives made by the Saudi Education Ministry to fill the gap between the Saudi university education's output and labor market, and it has uncovered the requirements for so.the study has identified the most important university specialties that are consistent with the Kingdom's Vision 2030.

Keywords: Consistence - Saudi University Education's Output - Labor Market - KSA Vision 2030.

المقدمة:

تشغل مؤسسات التعليم الجامعي في كل دول العالم مكانة مهمة لأنها تعد مصدر الفكر المستنير، ومركز التنوير، وموطن البحث العلمي، بل ومصدراً من مصادر ثروات المجتمع، وهي الثروة البشرية التي تقود بدورها حركة التغيير الجامعي. ويؤكد ذلك الصمادي (٢٠١٦) على أن مؤسسات التعليم الجامعي تأتي على رأس منظومة التعليم في المجتمع لدورها الكبير في تأهيل القوى البشرية، بل لا تقتصر على التأهيل فقط إنما الإسهام بمسيرة التنمية الشاملة من خلال تزويد سوق العمل باحتياجاته من الكوادر البشرية المؤهلة.

وتعد المملكة العربية السعودية من الدول التي ركزت واهتمت بالموارد البشرية باعتبارها مصدر دخل قوي للدولة حيث ذكر دمنهوري (٢٠١٣) أن خطط التنمية في المملكة اهتمت بالتقليل من الاعتماد على النفط كمصدر دخل أساسي، واعتبرت العنصر البشري من أهم العناصر لتحقيق التنمية الاقتصادية. لذلك ركزت الخطط على التعليم الجامعي، إلا أن التغيير والنمو الاقتصادي كان أسرع من النمو والتغيير في التعليم الجامعي، مما ترتب على ذلك الخلل بين التخصصات التي تقدمها الجامعات واحتياجات سوق العمل السعودي. من هنا جاءت هذه الدراسة لطرح وتحليل قضية مواءمة مخرجات التعليم الجامعي السعودي لسوق العمل تحقيقا لمتطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

مشكلة الدراسة:

تعد قضية المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل من أبرز القضايا التي تواجه العالم بشكل عام والمملكة بشكل خاص؛ وهذا ما أشار إليه الدواد (٢٠١٧م) بأن من أهم أهداف رؤية ٢٠٣٠ والتي تتعلق بجانب التعليم الجامعي هو سد الفجوة بين التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وذلك بتطوير التعليم الجامعي بحيث تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل هي الأفضل ما بين ٢٠٠ جامعة عالمية، وتوجيه الطلاب نحو خيارات وظيفية ومهنية مناسبة، ودعم وتعزيز الأنشطة الثقافية والرياضية واكتشاف الموهوبين.

كما أكدت دراسة عارف (٢٠١٨م) على أنه بالرغم من الجهود المبذولة في تطوير التعليم الجامعي وافتتاح عدد من التخصصات الأكاديمية الجديدة، إلا أن فعالية نظام التعليم الجامعي مازالت محدودة نتيجة عدم المواءمة التي بدورها أثرت على مخرجات التعليم الجامعي. حيث إن البطالة في ازدياد رغم كل محاولات الإصلاح، فهناك أيضا بطالة أصحاب الشهادات العليا التي ظهرت نتيجة عدم التخطيط السليم الذي يأخذ بعين الاعتبار عدم المواءمة الفعلية بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق

العمل. وهذا مما أكدته الهيئة العامة للإحصاء السعودي بأن معدل البطالة السعودية للربع الرابع من عام ٢٠١٨م تبلغ نسبتها ١٢.٧ % مما يمثل مشكلة أمام التعليم العالي السعودي، ومن هنا ظهرت مشكلة الدراسة الحالية التي تسعي الى مناقشتها وحلها لما تسفر عنه من نتائج وتوصيات.

أسئلة الدراسة:

١. ما الواقع الحالي لمخرجات التعليم الجامعي السعودي كما تكشف عنه الأدبيات؟
٢. ما المعوقات التي تحول دون مواءمة مخرجات التعليم الجامعي السعودي لسوق العمل؟
٣. ما المبادرات والجهود المبذولة لسد الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل؟
٤. ما المتطلبات اللازمة للمواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل تحقيقاً لرؤية المملكة ٢٠٣٠؟
٥. ما المجالات العلمية التي يتطلبها سوق العمل والتي تتوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى تعرف آليات وسبل تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠. ويتفرع من هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:

١. لكشف عن الواقع الحالي لمخرجات التعليم الجامعي السعودي.
٢. تحديد الأسباب التي أدت إلى ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل.
٣. التعرف على الخطط والمبادرات والجهود المبذولة لسد الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل.
٤. الكشف عن المتطلبات اللازمة للمواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل تحقيقاً لرؤية المملكة ٢٠٣٠.
٦. تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات للمواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية التعليم العالي وعلاقته بالتنمية المتكاملة في المجتمع، فكلما كانت منجزات التعليم العالي متلائمة مع متطلبات التنمية، كلما كان ذلك مؤشرا لنجاح العملية التعليمية بالجامعات. لذلك يستمد هذه الدراسة أهميتها من المبررات التالية:

١- تأتي هذه الدراسة استجابة لتوصيات خطط التنمية في المملكة العربية السعودية والدراسات التي أجريت في هذا المجال والتي منها:

أ- دراسة حمزة (٢٠١٥م) التي أوصت بضرورة مراعاة التغيير في سوق العمل السعودي ومما تطلبه من كفاءات ومهارات، والتي تتغير من وقت لأخر وفقاً لمتطلبات سوق العمل الداخلي والخارجي عند التخطيط للتعليم الجامعي.

ب- دراسة الدواد (٢٠١٧م) التي أوصت بمبادرة الجامعات السعودية بالتعاون مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ في سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل السعودي.

ج- دراسة عارف (٢٠١٨م) التي أوصت بضرورة اهتمام الجامعات بمتطلبات سوق العمل السعودي وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠ وتطوير خططها وبرامجها وفقا لهذه المتطلبات.

د- دراسة عسيري (٢٠١٨م) التي أوصت بإعادة النظر في الخطط الاستراتيجية للجامعات لتحسين المخرجات بما يتوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

٢- يستمد هذه الدراسة أهميتها في توفير بيانات للجهات المسؤولة عن إعداد وتنمية خريجي الجامعات في المملكة، وذلك من أجل تيسير التعاون والتنسيق مع الجهات الخاصة لتكون قادرة على توفير العناصر المطلوبة والتخصصات التي تعين على سد احتياجات سوق العمل السعودي.

٣- من المأمول أن تسهم نتائج الدراسة في مساعدة المسؤولين في رسم السياسات التعليمية بالتركيز على التخصصات المطلوبة بسوق العمل السعودي، وإعداد الخريجين التي تتوفر لديهم المهارات الوظيفية التي تتناسب مع رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٤- تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تدعم الجهود في حل مشكلة المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل السعودي تحقيقاً لرؤية المملكة ٢٠٣٠.

٥- من المتوقع أن تفتح الدراسة الحالية المجال للدراسات الميدانية في هذا المجال.

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي للبيانات والمعلومات التي تم جمعها من الدراسات المكتبية والميدانية السابقة ذات العلاقة بموضوع مواءمة مخرجات التعليم الجامعي لسوق العمل بالإضافة إلى الإحصاءات المنشورة.

مصطلحات الدراسة:

المواءمة:

عرفها الصمادي (٢٠١٦م) بأنها " مدى امتلاك خريجي التعليم الجامعي الكفايات المطلوبة لتحقيق الانسجام بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل من أجل القيام باحتياجات التنمية الوطنية "

مخرجات التعليم الجامعي:

عرفها عارف (٢٠١٨م) بأنها: "عبارة تصف ما هو متوقع من الطالب معرفته وفهمه بحيث يكون قادرا على القيام به بعد انتهاء الموقف التعليمي "

سوق العمل:

عرفها العتيبي (٢٠١٠م) بأنها: "المجالات الوظيفية المتاحة في القطاعين الحكومي والأهلي العام والخاص والتي تتناسب مع كفايات الخريجين وأصحاب الشهادات العليا (ماجستير – دكتوراة)".

رؤية المملكة ٢٠٣٠:

عرفها عارف (٢٠١٨م) بأنها: "خطة طموحة متكاملة للملكة العربية السعودية تتلخص بأن تكون السعودية العمق العربي الإسلامي قوة استثمارية رائدة ومحور ربط القارات الثلاثة".

المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل:

تعرف إجرائيا بأنها الانسجام والتناغم الحاصل بين مؤهلات وقدرات خريجي الجامعات السعودية والاحتياج الفعلي لقطاع الأعمال السعودي، وتلبية متطلبات الوظائف الجديدة في السوق السعودي، في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠ م والتي تؤكد على رفد السوق بقوى عاملة مدربة ومؤهلة تمتلك المهارات والكفايات عالية الجودة، وتستجيب لأي

متغيرات تحدث في بيئة العمل السعودي بما يحقق أهداف السوق السعودي ومتطلبات التنمية الشاملة للبلاد.

الدراسات السابقة:

شهدت الآونة الأخيرة زيادة كبيرة في الدراسات النظرية والتطبيقية العربية والمحلية التي تناولت موضوع المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل من أهمها دراسة العتيبي (٢٠١٠م) التي هدفت إلى تشخيص وتحليل مشكلة عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي السعودي واحتياجات سوق العمل، من خلال التعرف على متطلبات قطاع الأعمال، ولتحقيق الهدف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وخرجت الدراسة بأن هناك ضعفاً في مخرجات التعليم العالي من التخصصات العلمية مقارنة بالتخصصات النظرية مما ينبغي تطوير المهارات والقدرات للخريجين لشغل الوظائف في القطاع الخاص.

كما خرج علي (٢٠١٠م) في دراسته بنموذج للمواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي الحكومي وحاجات سوق العمل السعودي، ولتحقيق الهدف استخدمت الدراسة المنهج المسحي التحليلي، وطبقت الدراسة على الجامعات الرسمية الحكومية بالمملكة البالغ عددهم (٥٦) عميد كليه (٣٥٣) رئيس قسم (٢٥١) مسؤول إداري بالشركات العامة السعودية، وتوصلت نتائج الدراسة إلي بناء نموذج لتضييق الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل السعودي.

كما هدفت دراسة الدمنهوري (٢٠١٣م) إلي قياس اتجاهات الاكاديميين ومسؤولي إدارة الموارد البشرية في القطاع الخاص نحو الأسباب التي تؤدي إلى عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل السعودي والمهارات التي ينبغي أن يكتسبها الخريجين لتلاءم متطلبات سوق العمل، ولتحقيق الهدف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وطبقت استبانة على عينة من الأكاديميين مكونة من (٢١٨) اكاديمي (٢٧٠) من مسؤولي الموارد البشرية وتوصلت الدراسة إلى أهم الأسباب التي تحول دون مواءمة الخريجين، مما ينبغي التنسيق مع مسؤولي الجامعات والقطاع الخاص في تحديد احتياجات ومتطلبات سوق العمل السعودي.

كما أجرى محمد (٢٠١٤) دراسة هدفت إلى قياس مدى التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بالسودان، ولتحقيق الهدف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة أعداد خريجي مؤسسات التعليم العالي عن حاجة سوق العمل دون امتلاك الخريجين القدرات والمهارات الكافية التي تؤهلهم على الأداء الجيد في سوق العمل، بالإضافة إلى عزوف المتقدمين للتعليم العالي عن دراسة

الكليات التقنية أدى إلى اختلال التوازن بين المخرجات وسوق العمل مما ينبغي على مؤسسات التعليم العالي ربط خططها الإستراتيجية بخطط البلاد الاستراتيجية، وإشراك ممثلي سوق العمل بخطط التعليم وتقويم المقررات مع تبني نموذج الجامعة المنتجة .

كما وضع العلوني (٢٠١٤م) آليات للمواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في ينبع الصناعية، ولتحقيق الهدف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيق استبانة على عينة من مسؤولي الكليات من إداريين وأعضاء هيئة التدريس البالغ عددهم (١٢٥) مسؤولا، ومسؤولي الموارد البشرية في سوق العمل البالغ عددهم (٧٥) مسؤولا، وتوصلت الدراسة إلى آليات للمواءمة وأشارت إلى مجموعة من الصعوبات التي تحد من المواءمة مما ينبغي تعزيز الآليات والعمل على تطويرها. ودراسة حمزة (٢٠١٥م) التي هدفت إلى تقديم استراتيجية شاملة بين الجامعات الحكومية السعودية والقطاع الخاص في ضوء احتياجات سوق العمل، وخرجت الدراسة باستراتيجية مقترحة للتكامل بين القطاع الخاص والجامعات السعودية.

وهدفت دراسة العنزي ومليجي (٢٠١٥م) إلى قياس رضا جهات التوظيف السعودية عن مستوى أداء خريجي جامعة سلمان بن عبدالعزيز من خلال دراسة حالة خريجي كلية المجتمع بالخرج ، ولتحقيق الهدف اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي وتم تطبيق أداة الدراسة على (١٢٠) مسؤول من مسؤولي التوظيف في الجهات الحكومية والخاصة بمحافظة الخرج ومدينة الرياض ، وخرجت الدراسة بأن الخريجين تتوافر فيهم المهارات والمؤهلات التي تؤهلهم للالتحاق بسوق العمل وتعزز فرصهم الوظيفية ، كما أن هناك بعض المعوقات التي تؤثر في مستوى جودة الخريجين .

وهدفت دراسة العوفي (٢٠١٦م) التي إلى التركيز على أهمية تحسين مخرجات التعليم العالي بإكسابهم المهارات التخصصية المناسبة لسوق العمل العماني، ولتحقيق الهدف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت نتائج الدراسة ببيان أهم جوانب المنظومة التعليمية التي ينبغي تطوير جودتها لتحسين مخرجات التعليم العالي ليوائم احتياجات سوق العمل.

كما كشفت دراسة الصمادي (٢٠١٦م) عن المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الأردن وإعداد الخريجين حملة الشهادات العليا (ماجستير ودكتوراة) ونسبة البطالة بينهم ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي وطبقت استبانة على عينة بلغ عددهم(١٨٠) خريجا لعام ٢٠١٥ م وتوصلت الدراسة إلى أسباب

عدم المواءمة التي حصلت على درجات عالية من وجهة نظر عينة الدراسة، مما ينبغي تطوير برامج الدراسات العليا للتوافق من متطلبات سوق العمل الأردني.

وركزت دراسة الربيعي (٢ دراسة تحليلية ٢٠١٧م) إلى أهمية إصلاح وإعادة هيكلة النظام التعليمي في ليبيا ليكون قادرا على تلبية احتياجات سوق العمل ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التحديات التي واجهت عملية المواءمة، وخرجت الدراسة بمجموعة من المقترحات تهدف إلى التغلب على تلك التحديات.

كما خرجت دراسة فالي (٢٠١٧م) بأهم التحديات التي تواجه مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في ولاية سطيف، وتوصلت الدراسة بأن التزايد في الكم على حساب النوع دون مراعاة لمتطلبات سوق العمل مما يجعل المخرجات تواجه تحديا كبيرا في سوق العمل، مما أدى إلى تفشي البطالة، ولمواجه ذلك ينبغي على الجامعات استيعاب المحيط الخارجي لتوفير متطلبات سوق العمل، كما ينبغي عليها أن تكون جهاز تدريب لإشباع تلك المتطلبات.

كما توصلت دراسة الداوي (٢٠١٧م) إلى نموذج مقترح من المعايير الأكاديمية التي يمكن أن تساهم بشكل كبير في تحسين مخرجات التعليم العالي بالجزائر من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالتعرف على مستوى مخرجات التعليم العالي بالجزائر، وتحليل النماذج والتجارب الدولية في هذا المجال، تم التوصل للمعايير الأكاديمية.

كما هدفت دراسة عارف (٢٠١٨م) إلى المواءمة بين جودة مخرجات التعليم في الجامعات السعودية ومتطلبات سوق العمل السعودي وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠ ولتحقيق الهدف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي التحليلي وطبقت الدراسة على عينة من الجامعات الحكومية، والمستفيدين الخارجين من خريجي الجامعات وبلغ عددهم (٣١٩) من القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس (١٢٦) خريج (٤٣٩) من المستفيدين الخارجين. وتوصلت نتائج الدراسة بأهم متطلبات سوق العمل السعودي وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠، وكان لرضا العينة عن جودة المخرجات بدرجة متوسطة من الرضا، مما ينبغي على الجامعات الأخذ بمتطلبات سوق العمل السعودي عند التخطيط والتطوير لبرامجها.

كما اجرى نوريه والفيصل(٢٠١٨م) دراسة هدفت إلى الاستثمار التعليمي لرأس المال البشري ومدى مواءمة مخرجات التعليم العالي لسوق العمل بالجزائر خلال الفترة من ٢٠٠٠/ ٢٠١٤ م وتوصلت الدراسة بأن الجزائر من الدول التي اهتمت وما زالت تهتم برأس المال البشري بتخصيص موارد هامة لتحسين الإنفاق على التعليم ، كما أولت التعليم العالي أهمية خاصة وحققت في ذلك إنجازات بزيادة عدد الخريجين وزيادة

حجم المؤسسات الجامعية ، إلا أن التحدي الكبير الذي يواجهها هو عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل الذي نتج عنه مشكلة البطالة.

كما أجرى البهنساوي (٢٠١٨م) دراسة هدفت إلي تشخيص مشكلة عدم المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل المصري، وتقديم رؤية لتطوير ثقافة العمل لدى الشباب بما يحقق التنمية المستدامة للخريجين . واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم تطبيق استبانة على عينة من الخريجين في القطاع العام والخاص البالغ عددهم (٥٠٦) وتوصلت الدراسة بتصورات حول جدوى التعليم الجامعي وتأهيل الخريجين لسوق العمل، وخرجت الدراسة باستراتيجية لتطوير التعليم الجامعي وفقا لاحتياجات سوق العمل.

كما هدفت دراسة عسيري (٢٠١٨م) إلى تحديد عوائد التعليم الجامعي السعودي في ظل احتياجات رؤية المملكة ٢٠٣٠م والتي ينبغي على المخرجات الجامعية تلبيتها، ولتحقيق الهدف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي بتحليل واستقراء الأدبيات ذات العلاقة، وخرجت الدراسة بأن رؤية المملكة ٢٠٣٠ تستلزم تحسين العائدات بما يحقق أهدافها، كما ركزت الدراسة بأن تكون منظومة التعليم ذات الارتباط القوى برؤية المملكة واحتياجات سوق العمل مما ينعكس على تقليص البطالة وتوليد فرص عمل وتنويع الاقتصاد السعودي.

إجمالاً أكدت الدراسات السابقة على أن هناك مشكلة في وجود فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل أدى إلى ظهور وتفشي البطالة بين الخريجين، وبالتالي اقترحت الدراسات السابقة بعض النماذج والآليات والاستراتيجيات التي يمكن أن تسد الفجوة بين المخرجات وسوق العمل. وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة وبناء محاور الدراسة والإجابة على أسئلة الدراسة بما يتضمنه من حلول وأفكار عملية واتجاهات دولية ساعد على إيجاد الحلول للمشكلة والإجابة عن أسئلة الدراسة.

محاور الدراسة:

المحور الأول: الواقع الحالي لمخرجات التعليم الجامعي السعودي: نظرة تحليلية:

حقق التعليم الجامعي السعودي كما وضحها الزهراني (١٤٣١هـ) قدرا كبيرا من المواءمة في المرحلة الأولي من تأسيسه عندما كان محور اهتمامه توفير احتياجات المؤسسات الحكومية من الموظفين السعوديين. (ص٢٨) ويضيف إلى ما سبق العتيبي (٢٠١٠م) بأنه كان سوق العمل السعودي يستوعب جميع خريجي التعليم الجامعي، بل وكانت هناك خيارات عديدة أمام الخريجين. ولكن الوضع مع التحولات والتغيرات التي ظهرت في السنوات الأخيرة جعلت الفرص تضيق في مؤسسات الدولة وأجهزتها مما جعل الحاجة تقتصر على بعض التخصصات، حيث كان معظم الخريجين في السنوات الماضية يستوعبون منظومة التربية والتعليم، ولكن باكتفاء المؤسسات التربوية ظهرت مشكلة عدم المواءمة خصوصا أن الغالبية العظمي من الطلاب يلتحقون في التعليم العالي للتخصصات الإنسانية والاجتماعية حيث ترتفع النسبة إلى (٧٥%) (ص ٧).

في الوقت الراهن يؤكد الداود (٢٠١٧هـ) بأنه قضية توظيف الخريجين السعوديين أصبحت هاجساً على المستوى الرسمي والشعبي حيث ظهرت قضية عدم المواءمة بين المخرجات الجامعية واحتياجات سوق العمل، حيث اعتبرت خطط التنمية تلك القضية من أبرز القضايا لذلك وضعت السياسات والخطط لتطوير نظم التعليم العالي ومناهجها وبرامجها بما يتوافق مع متطلبات واحتياجات سوق العمل (ص ١٠). حيث أوضحت خطة التنمية التاسعة لوزارة التخطيط بالمملكة إحصاءات توضح أن معدل البطالة بين السعوديين (١٢.٨%) وأن عدد الخريجين من التعليم العالي ارتفع من (٨٢.٦) ألف طالب وطالبة عام ١٤٢٤/ ١٤٢٥ إلى (١١٢) ألف طالب وطالبة لعام ١٤٢٩ بمعدل نمو مستوي متوسط (٧.٩ %). واتضح من خلال الخطة اتجاه الطلاب نحو العلوم الإنسانية والاجتماعية وضعف النوعية نحو التخصصات الطبية والهندسية وعلوم الطبيعية حيث بلغ نسبة الملتحقين للتخصصات النظرية (٨٥%) ونسبة الملتحقين للتخصصات العلمية (١٥%) لعام ١٤٢٠هـ (خطة التنمية التاسعة: ص٣٧٣) . كما أظهرت نتائج الإحصاءات التي تم جمعها من الهيئة العامة للإحصاء لعام ٢٠١٩م بأن إجمالي عدد السعوديين الباحثين عن عمل بلغ عددهم (٩٤٥.٣٢٣) ذكوراً، (١٦٧.٨١١) إناثا، حيث بلغت نسبة الذكور (١٧.٨ %) والإناث (٨٢.٢%) من إجمالي السعوديين الباحثين عن العمل. كما أوضحت النتائج أن اغلب الباحثين عن العمل يحملون الشهادات الجامعية وبلغت نسبتهم (٥٤.٠%). كما قدرت الإحصاءات نسبة العاطلين عن العمل بنسبة

(٤١%) ذكور، (٥٩%) إناث، كما أظهرت النتائج أن معظم العاطلين يحملون الشهادات الجامعية حيث بلغت نسبتهم (٥٣%). كما أوضحت النتائج معدل البطالة بين السعوديين كانت من حاملين الشهادات الجامعية حيث بلغ عددهم (١٧.٧ %)، كما أن هناك معدل لبطالة أصحاب الشهادات العليا ماجستير بلغ نسبتهم (٤.٣%) ودكتوراة بنسبة (٢.٣%)(الهيئة العامة للإحصاء ، ٢٠١٩م : ص ٥١-٦٩) . مما يؤكد انعدام التناغم بين متطلبات المجتمع والمستويات المعرفية والمهارية التي توفرها الجامعات السعودية، وأن توزيع التخصصات في المملكة يحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر حتى يتمكن من تلبية احتياجات سوق العمل السعودي. ولذلك فإن تلك الإحصاءات جعلت المملكة تضع من اهم أهدافها في رؤية ٢٠٣٠ سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وتطوير التعليم، وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة، وإعادة تأهيلهم والمرونة في التنقل بمختلف المسارات التعليمية.

المحور الثاني: الأسباب التي أدت إلى ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل:

هناك العديد من الأسباب والعوامل التي أدت إلى ضعف المواءمة بين التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل منها أسباب عالمية ومنها أسباب محلية:

الأسباب العالمية التي أدت إلى ضعف المواءمة حددها العلوني (٢٠١٤م) في التالي:

أ- العولمة التي أدت إلى تدويل المهن وإنتاج شهادات ذات معايير عالمية في سوق العمل؛ كل هذا أدى إلى الضغط على مؤسسات التعليم العالي في مواجهة المنافسة العالمية بحيث تكون هناك التخصصات التي تناسب سوق العمل العالمي.

ب- الثورة المعرفية وثورة الاتصالات أدت تدريجيا إلى الاستغناء عن العمالة غير الماهرة في استخدام التكنولوجيا.

ج- التغيرات في البنى الاقتصادية أدى إلى تحولات سريعة في البنى الوظيفية والمهنية بحيث زادت الحاجة إلى عمالة ذات مستويات وظيفية عالمية تصحبها بالضرورة مستويات تعليمية عالمية.

د- ضعف جودة التعليم العالي الذي أدى إلى ضعف نوعية الخريجين وعدم مناسبة مهاراتهم وقدراتهم مع المتغيرات المحيطة بالعالم الخارجي.

هـ- ارتفاع كلفة التعليم وقلة الموارد، فلم يعد ينظر للتعليم كخدمة عامة تقدم بصورة مجانية؛ فالعالم اليوم في تغير مستمر والمهارات المطلوبة لإعداد الطلبة تتغير

بسرعة عالية مما أدى إلى حاجة التعليم العالي لتوفير موارد مالية تساعد التمويل الحكومي لتحقيق جودة التعليم المطلوبة.

و- قلة إنتاج البحوث وضعف مساهمتها في تحقيق تطلعات ومتطلبات التنمية.

ز- قصور أجهزة سوق العمل في توفير فرص عمل كافية ومستمرة مع ضعف الأجور المقدمة مقارنة بالقطاع العام (ص.ص ١٠-١٤).

كما حدد حمزة (٢٠١٥م) مجموعة من الأسباب المحلية الداخلية التي أدت إلى ضعف الموائمة تتمثل في:

أ- تضخم حجم الخريجين دون التأهيل المناسب لسوق العمل السعودي.

ب- جمود المناهج التعليمية القائمة التي لا تتناسب بشكل كاف مع المتغيرات في سوق العمل السعودي.

ج- التخصصات النظرية التي يرغب الكثير من الطلاب في اختيارها والتي لا يحتاجها سوق العمل السعودي.

د- التوسع الكبير في الكم بالتعليم الجامعي مقابل أن درجة النوعية لدى المخرجات غير متجانس مع سوق العمل السعودي (ص ٣٧٣).

كما خرج الدمنهوري (٢٠١٣م) بدراسته إلى مجموعة من الأسباب التي أدت إلى ضعف الموائمة تتمثل في:

أ- قلة إجادة الخريجين للغة الإنجليزية بالإضافة إلى ضعف التحصيل العلمي بسبب ضعف المقررات الدراسية.

ب- قلة توفر المهارات التي يتطلبها القطاع الخاص من الخريجين، مع عدم رغبة القطاع الخاص في تحمل نفقات التدريب للخريجين.

ج- قلة البرامج التدريبية لتطوير عضو هيئة التدريس في طرق التدريس الحديثة.

د- أعداد المقبولين في الكليات النظرية يتضاعف بكثير عن أعداد الطلاب المقبولين في العلوم الطبيعية.

هـ- طرق التدريس في الجامعات التي تعتمد على أسلوب التلقين واسترجاع المعلومات من خلال إستراتيجية المحاضرة فقط دون تشجيع لاستراتيجيات البحث والإبداع والابتكار.

و- عدم كفاءة الإرشاد الأكاديمي في توجيه المقبولين للتخصصات التي يحتاجها سوق العمل (ص.ص ١٩٢-١٩٦)

المحور الثالث: المبادرات والجهود المبذولة لسد الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل:

من المبادرات والمجهودات المبذولة لسد الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل تتمثل في:

أ- خطط التنمية العشرة السابقة عند مراجعتها نجد للتعليم العالي النصيب الأكبر في الاهتمام حيث كانت في بداية السنوات الأولي من الخطط لها العديد من المشروعات في التوسع للتعليم العالي ، بينما تضمنت السنوات الأخرى ضرورة تجويد التعليم وربط التخصصات بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل ، كما ركزت السنوات الأخيرة من خطط التنمية على الاستراتيجيات الفعلية المتعلقة بالعملية التعليمية وضرورة ترشيد التخصصات الجامعية، وتأهيل أعضاء هيئة التدريس وتطوير مهاراتهم، وزيادة مخصصات البحث العلمي كأحد مسؤوليات الجامعة الثلاثة .

ب- افتتاح العديد من الجامعات في جميع مناطق المملكة ومحافظاتها ما يقارب إلى (٢٨) جامعة حكومية، كما بلغ عدد الكليات الجديدة خلال سنوات الخطة التنموية الثامنة (١٥٢) كلية ترتبط مخرجاتها ارتباط مباشر بمتطلبات سوق العمل في التخصصات العلمية والطبية والهندسية والإدارية وعلم الحاسب وتقنية المعلومات؛ من أجل توفير الكفاءات الوطنية في المجالات التي تخدم أهداف التنمية بالمملكة.

ج- مساهمة القطاع الخاص ليكون شريكا فاعلا في مجال التعليم العالي تم افتتاح الجامعات الأهلية التي بلغ عددها (٣٠) جامعة وكلية أهليه يدرس فيها (١.٤٨٩.٠١٣) طالب وطالبة (نحو تنمية مستدامة رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٧م، ص ٥٢).

د- قامت وزارة التعليم العالي بتنفيذ برامج الابتعاث الخارجي لخادم الحرمين الشريفين حيث بلغ عدد المبتعثين (١٧٤.٣٣٣) طالب وطالبة للدراسة في الجامعات العالمية بكافة التخصصات ذات الارتباط بخطط التنمية. كما أسهمت الوزارة في بذل الجهود للارتقاء بنوعية التعليم العالي حيث حققت بعض الجامعات السعودية مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية كجامعة الملك سعود التي حققت وفقا لتصنيف تايمز كيو أس المرتبة (٢٤٧) عالميا والأولي من بين الجامعات العربية، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المرتبة (٢٦٦)

عالميا والثانية عربيا. (نحو تنمية مستدامة رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٧م، ص ٥٢).

هـ- لضمان جودة التعليم أنشأت وزارة التعليم العالي المركز الوطني للقياس والتقويم عام ١٤٢١هـ وقد أسهم المركز في تطوير معايير القبول في الجامعات وساعد بذلك في تحسين مدخلات التعليم العالي.

و- اهتمت وزارة التعليم العالي بربط التعليم بالتنمية من خلال استراتيجية التعليم العالي (١٤٣٠- ١٤٤٠هـ) ومشروع أفاق لتطوير التعليم العالي واللذان تضمنا مجموعة من التوجهات والأهداف للنهوض بالتعليم العالي حيث يعالج أربع قضايا رئيسية (الجودة / المواءمة مع سوق العمل / الاستيعاب والقبول / التمويل) وأخذت الاستراتيجية ومشروع أفاق بعين الاعتبار تلبية احتياجات المجتمع السعودي الحالية والمستقبلية من الخريجين المؤهلين بما يتطابق مع معايير الجودة العالمية.

ز- رؤية المملكة ٢٠٣٠ بصماتها المتميزة التي ظهرت على التعليم العالي من خلال عقد الشراكات مع الجهات التي توفر فرص تدريب والتأهيل للخريجين وأعضاء هيئة التدريس، وإنشاء قاعدة بيانات شاملة لرصد المسيرة الدراسية للطلاب من بدء مرحلة الدراسة إلى المراحل المتقدمة من أجل متابعة مخرجات التعلم وتقويمها وتحسينها.

ح- وضعت الرؤية على الجامعات مسؤولية تطبيق معايير الجودة في العملية التعليمية والتحسين المستمر للخدمات والبرامج الأكاديمية لتعزيز الشراكة المجتمعية مع القطاع الخاص ورفع مخرجات التعليم وتأهليهم علمياً وفنياً وثقافياً، وبناء الشراكات الاستراتيجية مع الجامعات العالمية في البحوث العلمية والزيارات المتبادلة.

ط- ركزت الرؤية ٢٠٣٠ على إعادة النظر في التخصصات الجامعية الحالية وتطويعها مستقبلاً لتتوافق مع احتياجات سوق العمل عن طريق التوسع في التخصصات التي تخدم التنمية وأغلاق المسارات التي لا تخدم الرؤية (الدواد ، ٢٠١٧ ، ص ٤٣١-٤٣٢) .

ي- مشروع منصة سفير لخريجي برنامج الابتعاث حيث تعمل المنصة مع القطاع العام والخاص للبحث عن بيانات الخريجين من الابتعاث والتواصل معهم وتمكينهم من العمل، ومبادرة إنجاز السعودية التي تهدف إلى تأهيل الطلاب والطالبات وتنمية مهاراتهم الشخصية والمهنية لسوق العمل من خلال تقديم عدد من البرامج المهنية والتربوية المتخصصة، وقد تم تدريب (٥٠٠) ألف طالب

وطالبة من هذه المبادرة. (نحو تنمية مستدامة رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٧م، ص ٥٢).

من خلال ما سبق نجد أن خطط التنمية العشرة وما ورد من مرتكزات مشروع أفاق لتطوير التعليم العالي نلاحظ التوافق شبه التام بما ورد في رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ من خطط واستراتيجيات كلها تهدف في النهاية إلى تطوير التعليم العالي ليخدم سوق العمل وتحقيق التنمية المستدامة بالمملكة.

المحور الرابع: المتطلبات اللازمة لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل تحقيقاً لرؤية المملكة ٢٠٣٠:

من خلال أهداف خطط التنمية بالمملكة ورؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني هناك عدد من المتطلبات اللازمة لتحقيق المواءمة وهي كالتالي:

أ- توفير قاعدة بيانات واضحة لسوق العمل يرتبط توفيرها بارتباط الجهات الحكومية (كوزارة العمل – وزارة التخطيط والاقتصاد – وزارة التعليم) لتقديم بيانات تفصيلية ترتبط باحتياجات سوق العمل الحاضرة والمستقبلية وتحديثها بصورة دورية.

ب- التخطيط لمؤسسات التعليم العالي وفق احتياجات سوق العمل بتقدير احتياجات الطلب من الخريجين ذوي التخصصات الملائمة لسوق العمل باستخدام التنبؤات الاقتصادية لفترات زمنية معينة بحيث يتم تأهيل الخريجين للوظائف التي ينظر لها مستقبلاً.

ج- تشكيل المجالس الاستشارية لمؤسسات التعليم العالي من الكفاءات المحلية والعالمية للمشاركة في رسم مستقبل الجامعات على المستوى التنافسي العالمي.

د-تطوير المناهج بما يتناسب مع سوق العمل بحيث تكون مناهج أكثر استيعابا لمتغيرات العصر، باشراك ممثلين السوق من المتخصصين والخبراء وتحديد ماهية المهارات التي يحتاجها سوق العمل، وتقييم المقررات الدراسية وتعديلها وفق المتغيرات والتطورات التقنية.

هـ- رفع مستوى النوعية من الخريجين بتزويدهم بالمهارات التي يحتاجها سوق العمل.

و- التدريب العملي للطلاب في مؤسسات سوق العمل لتوسيع نطاق فرص التوظيف.

ز- الإرشاد الأكاديمي والمهني للطلاب وتقديم النصح المرتبط باحتياجات سوق العمل.

ح- إحداث تعاون مشترك بين مؤسسات التعليم العالي في المملكة والجامعات والهيئات العلمية بالخارج لتبادل أعضاء هيئة التدريس والطلاب في جميع المجالات ذات العلاقة.

ط- الشراكة الاستراتيجية طويلة المدى بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات سوق العمل.

ي- الشراكة مع الجهات التي توفر فرص التدريب للخريجين محليا ودوليا.

ك- التقييم الشامل لمؤسسات التعليم العالي في ضوء مؤشرات سوق العمل، بالاستعانة ببيانات سوق العمل وأراء المستفيدين من الخريجين لتقويم البرامج وتحديد مدى قوة المهارات التي توفرها.

ل- تعزيز الروابط بين الجامعات والمؤسسات الدولية المتميزة فعلى مؤسسات التعليم العالي إجراء المقارنات المرجعية مع الجامعات الرائدة عالميا وعربيا لجودة التعليم العالي.

م-التأهيل والتدريب المركز لعضو هيئة التدريس ليكون فاعلاً مع المتغيرات المستقبلية التي تتطلع لها رؤية المملكة ٢٠٣٠.

ن- متابعة مؤسسات التعليم العالي لخريجيها بسوق العمل كتغذية راجعة عن دورهم في تحقيق متطلبات سوق العمل مما يعود بفائدة في تطوير البرامج التعليمية بالتعليم العالي.

س- تنويع مصادر التمويل للتعليم العالي وتخفيف العبء على ميزانيات الدولة وزيادة المخصصات المالية للجامعات.

ع- العمل على تسويق مخرجات التعليم العالي بإيجاد فرص عمل جيدة للخريجين.

ف- أنشاء المنصات التي تعني بالموارد البشرية في القطاعات المختلفة من اجل تعزيز فرص التدريب والتأهيل.

المحور الخامس: المجالات العلمية التي يتطلبها سوق العمل والتي تتوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠

أكدت منصة اكتشاف وهي أول تطبيق في العالم العربي الذي يهدف إلى تعريف الخريجين بمرحلة الثانوية بالتخصصات الجامعية والخيارات الجامعية التي تحقق رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتي تتمثل في:

أ- مجال الاتصال وتقنية المعلومات وتشمل علوم البرمجة وهندسة الكمبيوتر – نظم وتقنية المعلومات – الهندسة الميكانيكية والإلكترونية – الرياضيات والإحصاء – الشبكات وأمن المعلومات.

ب- مجال تطوير قطاع التجزئة والمنشآت الصغيرة والتي تشمل إدارة الأعمال – المالية والاقتصاد – التسويق – نظم المعلومات الإدارية – الشريعة والقانون.

ج- مجال النقل وسلاسل الإمداد واللوجستيات والتي تشمل الهندسة الصناعية وهندسة النظم.

د- مجال القطاع المالي والتي تشمل المالية والاقتصاد – الاقتصاد الإسلامي – التمويل والاستثمار – التأمين وإدارة المخاطر – الرياضيات المالية والعلوم المصرفية.

هـ- مجال تطوير القطاع التعليمي والتي تشمل الإدارة التربوية وتخطيط التعليم واقتصادياته .

و- مجال الطاقة النظيفة والطاقة المتجددة التي تشمل الهندسة النووية – الهندسة الميكانيكية والكيمائية والكهربائية.

ز- مجال قطاع التعدين والتي تشمل هندسة التعدين –الجيولوجيا – فيزياء الأرض.

ح- مجال السياحة والرياضة والترفيه والتي تشمل الفندقة والسياحة – الإرشاد السياحي – التدريب الرياضي – اللياقة البدنية –الإدارة الرياضية والترويحية.

ط- مجال تطوير القطاع الصحي والتي تشمل الطب البشري – إدارة الرعاية الصحية – التمريض – المعلوماتية الصحية.

ي- مجال الصناعات العسكرية والتي تشمل هندسة الطيران والفضاء – هندسة المواد.

ك- مجال الثقافة والفنون وإحياء التراث والتي تشمل الإعلام –الإعلان والاتصال التسويقي – العلاقات العامة – التاريخ والأثار – تصميم الجرافيكس – الإنتاج السينمائي – التربية الفنية والفنون الجميلة – اللغة العربية – اللغة الإنجليزية واللغات المختلفة.

ل- التنمية الاجتماعية ودعم العمل التطوعي والقطاع غير الربحي ويشمل علم الاجتماع – الخدمة الاجتماعية – إدارة الأعمال – المالية والتسويق – الاتصال التسويقي – العلاقات العامة.

م- مجال حماية وتطوير المحميات البرية والحياة الفطرية وتشمل الجغرافيا – علم البيئة – علوم الزراعة – الإرشاد الزراعي – الأحياء وعلم النبات وعلم الحيوان – زراعة الأراضي القاحلة.

وأخيرا اختيار التخصص المناسب للميول والمهارات وما يتطلبه سوق العمل في المستقبل هو الأساس في نجاح المخرجات وتطويرها وتأهيلها للعمل في المستقبل، وهذا ما تبنته رؤية المملكة ٢٠٣٠ لتكون منهجا وخارطة طريق للعمل الاقتصادي والتنموي في السنوات القادمة.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى:

١- أن الواقع الحالي لمخرجات التعليم الجامعي السعودي يعاني من فجوة بينها وبين سوق العمل السعودي لذلك فهي من أهم القضايا المطروحة في خطط واستراتيجيات التنمية في المملكة وبرنامج التحول لوطني ورؤية المملكة ٢٠٣٠.
٢- يوجد العديد من الأسباب والعوامل الداخلية والخارجية التي كانت السبب لضعف المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل السعودي.
٣- حققت المملكة نجاحات كبيرة في مجال المواءمة من خلال الخطط والاستراتيجيات الحالية إلا أنها لم تصل للمستوى المطلوب من المواءمة.
٤- هناك العديد من المتطلبات التي ينبغي مراعاتها عند التخطيط لتطوير التعليم العالي في المملكة بما يحقق المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل.
٥- خرجت الدراسة بمجموعة من المجالات العلمية التي يتطلبها سوق العمل والتي تتوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠، وتعمل على تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل السعودي.

التوصيات:

بناء على النتائج توصي الدراسة:

١- وضع الخطط والاستراتيجيات التي وضعتها المملكة في خططها التنموية موضع التنفيذ الفعلي.
٢- دراسة الأسباب والعوامل الداخلية والخارجية التي كانت السبب الرئيس للفجوة بين المخرجات وسوق العمل الدراسة الفعلية والعمل على إيجاد الحلول الجذرية لها.
٣- الأخذ بالمتطلبات الرئيسية لتحقيق المواءمة بين المخرجات وسوق العمل عند التخطيط والتطوير للتعليم الجامعي.
٤- إيلاء الجامعات لمزيد من التركيز والاهتمام وتوجيه وإرشاد الطلاب نحو التخصصات التي تتطلبها رؤية ٢٠٣٠ لتحقيق المستقبل التنموي المنشود للملكة.

المراجع:

البهنساوي. ليلي كامل (٢٠١٨م). المواءمة ما بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل: دراسة على عينة من الخريجين بالحضر. مجلة كلية التربية. مج ٧٨. ج ١. جامعة القاهرة كلية الآداب. ص ٩٧-٣٥.

حمزة. أحمد (٢٠١٥م). المواءمة بين مخرجات الجامعات واحتياجات سوق العمل رؤية مستقبلية بالجامعات السعودية. مجلة الإرشاد النفسي. ع ٤٢. جامعة عين شمس. ص ٣٩١-٣٦٥.

الداود. عبد المحسن. (٢٠١٧م). مسؤولية الجامعات السعودية في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠. بحث مقدم لمؤتمر بعنوان دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠ م جامعة القصيم.

الداوي. الشيخ. (٢٠١٧م) نحو بناء معايير أكاديمية لتحسين جودة مخرجات التعليم العالي في الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. مج١٠. جامعة زيان عاشور بالجلفة. ص ٣٧٦-٣٥٨.

دمنهوري. هند (٢٠١٣م) أسباب عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل السعودي. مجلة جامعة الملك عبد العزيز. مج ٢٧. ع١. جامعة الملك عبد العزيز. ص ٢٢٥-١٦٩.

الربيعي. فلاح. (٢٠١٧م) تحديات المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في ليبيا. مجلة المستقبل العربي. مج ٣٩. ع ٤٥٧. مركز دراسات الوحدة العربية. ص ٩٤-٦٦.

الزهراني. عبد الواحد. (٢٠١٠م). ضعف مواءمة مخرجات التعليم العالي السعودي من القوى البشرية المؤهلة لاحتياجات سوق العمل الواقع والأسباب. عالم التربية. س ١٠. ع ٣٠. المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية. ص ٣٣٢-٢٥٤.

الصمادي. هشام (٢٠١٦م). المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الأردن. مجلة كلية التربية. مج ٦٤. ع٤. جامعة طنطا كلية التربية. ص ٥٨٤-٥٧٠.

عارف. أسامة. (٢٠١٨م). جودة مخرجات التعليم في الجامعات السعودية ودورها في تلبية متطلبات سوق العمل السعودي وفق رؤية ٢٠٣٠. مجلة البحث العلمي في التربية. ع١٩. ج٤. جامعة عين شمس. ص ٧٤١-٦٨٣.

علي. سهام (٢٠١٠م) أنموذج مقترح للمواءمة بين مخرجات الجامعات الرسمية السعودية وحاجات سوق العمل بناء على مفاهيم التفكير النظمي. رسالة دكتوراه. كلية الدراسات العليا. الجامعة الأردنية. الأردن.

عسيري. خلود (٢٠١٨م) تحسين عوائد التعليم الجامعي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. مجلة المعرفة التربوية. مج٦. ع١٢. الجمعية المصرية لأصول التربية. ص ٤٧-٢٤.

العتيبي. منير (٢٠١٠م). مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي: دراسات تحليله. المجلة التربوية. مج ٢٤. ع ٩٤. جامعة الكويت. ص ٢٨٨-٢٥١.

العوفي. محمد. (٢٠١٦م) تحسين مخرجات التعليم العالي لمواءمة حاجات سوق العمل: من المتطلبات الرئيسة لتطوير جودة التعليم العالي في سلطنة عمان. جرش للبحوث والدراسات. مج ١٧. ع ١. جامعة جرش. ص ٤٧٨-٤٥٣.

العلوني. صالح. (٢٠١٤م) المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل كليات ينبع الصناعية أنموذجاً. رسالة ماجستير. كلية التربية. جامعة طيبة. المدينة المنورة.

العنزي. سعيد ومليجي. مجدي (٢٠١٥م) قياس رضا جهات التوظيف السعودية عن خريجي جامعة سلمان بن عبد العزيز كمدخل لتحسين الفرص الوظيفية لخريجي الجامعة دراسة حالة كلية المجتمع بالخرج. مجلة التجارة والتمويل. ع ١. كلية التجارة. جامعة طنطا. ص ٤١٤-٣٥٤.

فالي. نبيلة (٢٠١٧م) مخرجات التعليم العالي وتحديات سوق العمل في ولاية سطيف. مجلة دراسات. ع ٦٥. جامعة عمار ثليجي. ص ١٨٦- ١٩٩.

محمد. محمد حمد. (٢٠١٤م) مدى التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بالسودان. مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية. س ١٧. ع ٢٨. جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية. ص ١٧٣- ٢٢٠.

منصة اكتشاف. موسوعة التخصصات الجامعية.

https://www.iktshaf.com/encyclopedia/bachelor

وزارة الاقتصاد والتخطيط (١٤٣١) وثيقة خطة التنمية التاسعة. تنمية الموارد البشرية. الفصل ٢٢.

https://www.mep.gov.sa

نحو تنمية مستدامة للملكة العربية السعودية. (٢٠١٨م) الاستعراض الطوعي الوطني الأول.

https://sustainabledevelopment.un.org

الهيئة العامة للإحصاء (٢٠١٩) سوق العمل الربع الأول. www.stats.gov.sa

الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني ٢٠١٨-٢٠٢٠

https://vision2030.gov.sa/sites/default

وثيقة رؤية المملكة ٢٠٣٠.

www.vision2030.gov.sa